Save the Children

الأطفال في جمع الخردة

ورقة بحثية

عمان، فبراير 2014

1| المقدمة

شكر وتنويه

تتقدم مؤسسة انقاذ الطفل الدولية بالشكر للحكومة الأردنية على دعمها لمشروع المستقبل الواعد واستعدادها لمشاركة المعلومات ذات الفائدة لمكافحة عمل الأطفال. هذا التمويل هو منحة مقدمة من وزارة العمل الأمريكية بموجب اتفاقية تعاون رقم IL-21195-10-75-K. ولا يعكس هذا التقرير بالضرورة أراء أو سياسات وزارة العمل الأمريكية، كما لا ينطوي على ذكر أي أسماء تجارية أو منتجات تجارية أو منظمات تعبر عن تأييد حكومة الولايات المتحدة.

خلفية

عمالة الأطفال الاستغلالية هي ظاهرة متزايدة القلق في الأردن. حيث أنها تؤثر على حق الطفل في التعليم وتضر نموه البدني والعقلي والمعنوي وتطوره الاجتماعي.وبتمويل من وزارة العمل الامريكية تعمل مؤسسة انقاذ الطفل الدولية جنبا إلى جنب مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية من خلال مراكز الدعم الاجتماعي التابعة لها بتنفيذ مشروع المستقبل الواعد لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة عمل الأطفال في الأردن.

مشروع المستقبل الواعد الذي يمتد لغاية ديسمبر2014، يركز على منع وسحب الأطفال من عمالة الأطفال من خلال خدمات التعليم وتعزيز الأساس الاقتصادي لأسر الأطفال العاملين عن طريق خدمات سبل العيش، لذا فانه يتناول اثنين من الأسباب الجذرية لعمالة الأطفال وهما الفقر وقضايا في نظام التعليم، فكلاهما يدفع الأطفال إلى ترك المدرسة قبل الأوان ودخول سوق العمل. ولجعل التدخلات مستدامة يبني المشروع على الخدمات الموجودة ويعمل بالتعاون الوثيق مع أصحاب العلاقة الاساسين.

هناك شكل جديد نسبيا من عمالة الأطفال وهو جمع الخردة وإعادة التدوير. حيث ان هناك أعداد متزايدة من الأطفال من الممكن العثور عليهم إما وحدهم أو بصحبة عائلاتهم يبحثون في حاويات القمامة لايجاد بنود قابلة لإعادة الاستخدام وكذلك الحال في مكابات النفايات. وحتى نتمكن من معالجة هذا النوع من عمالة الأطفال، فإن هناك حاجة إلى فهم أفضل لما ينطوي عليه هذا العمل، وكيف يتم تنظيمه وما هي مخاطره ومزاياه. وللحصول على وجهة نظر متعمقة ولنكون أقدر على مشاركة المعلومات التي لن يكون من السهل الحصول عليها، اختار فريق المشروع استخدام اسلوب التصوير الفليمي كأداة أساسية للبحث.المخرج الاساسي من استخدام هذه الاداة هو فيلم وثائقي شارك فيه الأطفال العاملين بنشاط في رواية قصصهم. حيث شاركوا في تطوير النص وحملوا كاميراتهم الخاصة بهم ليتمكنوا من توثيق بيئتهم بالطريقة التي تعنيها لهم.

أهداف البحث

الهدف الرئيسي للبحث هو أن نظهر عالم جمع الخردة في عمان،الأردن من خلال عيون الأطفال المرتبطين بهذا النوع من العمل. فمن خلال المشاركة النشطة للأطفال تم تصويرهم على أنهم وسطاء للحصول على المعلومات، وكيف تتشكل حياتهم في حدود الخيارات المتاحة لهم، بدلا من تصويرهم كضحايا.

وبشكل أكثر تحديدا يسعى البحث إلى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالعمل نفسه، بالاضافة الى استجابة الحكومة. من هم الأطفال المشاركين في إعادة التدوير؟ كيف انخرطوا في هذا العمل؟ ما هو نوع المهام التي ينفذوها؟ كيف يتم تنظيم العمل؟ هل هناك توزيع بين الجنسين لهذا العمل؟ ما هي المخاطر التي تواجه الأطفال؟ هل هي متعلقة بنوع الجنس؟ ما الذي يعتبره الاطفال ذا فائدة؟ ما الذي يعتبره الاطفال مصادر قوة لديهم (مهاراتهم، وشبكات الدعم، الخ)؟

من ناحية أخرى، سعى الفريق إلى فهم استجابة الحكومة لهذا النوع من عمالة الأطفال، والفجوات في السياسات والتشريعات وما هو التغيير الضروري والمطلوب.

يناقش هذا التقرير منهجية البحث ونتائجه وتوصياته لنتمكن من المتابعة اللاحقة لمحاولة القضاء على هذا الشكل الضار والاستغلالي من عمل الأطفال.

2| منهجية البحث

شمل هذا البحث مراجعة الادبيات والنصوص المتعلقة بهذا الموضوع بالاضافة الى المقابلات والزيارات الميدانية والزيارات المنزلية وتصوير الفيلم الوثائقي. اختار فريق المشروع استخدام أسلوب التصوير الفيلمي كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، بسبب الكم الهائل من المعلومات التي سيقدمها بالاضافة الى إمكانية إدراج وجهة نظر الأطفال، وأيضا بسبب حساسية الموضوع. حيث ان استخدام اسلوب المقابلات هنا لن يلتقط ذلك الكم من المعلومات الذي تم التقاطه من خلال التصوير الفيلمي. فالملاحظات الخطية لن تنقل مستوى الموضوعية كما نقلتها تلك الصور، وعلى الرغم من ذلك وبطبيعة الحال يوجد قدر معين من التحيز لا يمكن تجنبه عند اختيار وتقديم المواد المراد عرضها.

شملت مراجعة الادبيات المقالات الصحفية عن جمع الخردة في الاردن وعن الأطفال في الخردة، كما وشملت مراجعة التشريعات ذات الصلة (قانون العمل 1996 وتعديلاته وقانون الأحداث عام 1968 ومسودة مشروع قانون الأحداث المقدم الى البرلمان للعام 2012) ومراجعة الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (182) والمسح الوطني لعمالة الأطفال التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة في عام 2007. كما وسمحت لنا مراجعة الادبيات والنصوص القاء نظرة عن كثب على طبيعة وحجم تجارة الخردة وإلى حد ما تنظيم سلسلة القيمة الخاصة بهذه التجارة. هذا وقد أكدت مراجعة التشريعات على المعلومات التي قدمها مختلف المسؤولين الحكوميين خلال مقابلتنا لهم، كما وحددت تلك المراجعة الثغرات في الاستجابة الحالية للحكومة لهذا النوع من عمالة الأطفال.

تم زيارة مكب النفايات في الزرقاء والرصيفة، والتي تعمل كنقاط لتجميع النفايات للبلدية، وتم مقابلة متعهدي هذه المكبات والعمال هناك. كما وزار فريق العمل منازل الشخصيات الرئيسية في الفيلم وتمت مقابلة مختلف أصحاب محلات الخردة في الزرقاء والمفرق بما في ذلك أصحاب المحال الذين يشترون من الأطفال. هذا وتم مقابلة امرأة وسيطة في ماركا في منزلها اضافة الى خمسة من الأولاد الذين يعملون معها. كذلك وأجريت مقابلات أيضا مع مدير وزارة التنمية الاجتماعية في المفرق والناطق الرسمي باسم وزارة التنمية الاجتماعية في عمان ورئيسة وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل.

فيما يتعلق بالفيلم فقد تم اخراجه من قبل صانع الافلام والمصور الهولندي كريس دي بودي، حيث استخدم مزيج من عدة تقنيات لتصوير الفيلم ومنها: كاميرا جو برو، كاميرا مهنية متخصصة، حيث تم تثبيتها على صدور الاولاد لتصور لقطات متحركة للشخصيات الاساسية للفيلم.ان استخدام كاميرا جو برو احتوى على بعض المزايا الهامة، ومنها ان الكاميرا تم تثبيتها على صدور الاطفال بما يتناسب مع طولهم فأظهرت العالم كما يراه هؤلاء الاطفال، ومن خلال استخدام هذه الكاميرا تمكن الاطفال من المشاركة بنشاط في اختيار اللقطات وهذا ادى الى صياغة طريقة تصوير العديد من لقطات الفيلم. ففي العديد من المشاهد قام الاطفال بالالتفاف لتصوير اللقطة التي يريدون مشاركتنا بها (كالمشهد الذي صوره العابد للابخرة المتصاعدة من القمامة) وفي مرات أخرى ركز الاطفال على عملهم لدرجة انهم نسوا وجود الكاميرا. تم تصوير الاولاد لمدة ستة ايام، في منازلهم وفي اماكن عملهم وفي متاجر بيع الخرداوات حيث يبيعون بضاعتهم. وتم انتاج ما مجموعه 11 ساعة فلمية.

ان استخدام المصادر المختلفة سمح لفريق العمل بتثليث المعلومة التي تم تقديمها. فاللقطات تم اختيارها بهدف عرض صورة صادقة ومتكاملة لعمل هؤلاء الاولاد، وأثر ذلك على حياتهم وصحتهم اضافة الى وجهات نظرهم واحلامهم في المستقبل. الفكرة الرئيسية من وراء استخدام هذا الاسلوب الفريد والمميز للقطات المتحركة هو التشديد على ان هذه الشخصيات الرئيسية هم بشر، على الرغم من تباين اهتماماتهم ومناصبهم.

وبحكم المنهجية المختارة والموارد المتاحة، الا ان لكل بحث حدوده. ولأن هذه دراسة نوعية فلم تنتج أية بيانات احصائية. فلا تشمل البيانات الموجودة على ارقام عن جمع الخردة، لذا فلم يتمكن البحث الحالي من اثراء التحليل النوعي ببيانات حول حدوث وتوزيع هذا النوع من عمالة الأطفال الاستغلالية. لذا فان عينة الدراسة هي غير ممثلة بالضرورة، حيث أنها تستثني مجموعة مهمة من المرتبطين في هذه التجارة: كالغجر الذين يعيشون في ضواحي غرب عمان وعلى طريق المطار. السبب وراء هذا اختيار هذه العينة هو اعطاء الافضلية للعمق على حساب الشمول. وأخيرا، ولحماية الأطفال في الفيلم ولعدم تتبع معلوماتهم وتعرضيهم للخطر إلى حد ما، لم يتم ذكر الاسم الكامل لاي من الاطفال.وعلى الزغم من ذلك وتماشياً مع سياسة مؤسسة انقاذ الطفل فقد تم الحصول على الهوية الكاملة للاطفال و إذن من الأهل لتصوير الاطفال واستخدام صورهم.

3| المخرجات

سلسلة جمع الخرداوات واعادة التدوير

جمع الخردة يحدث في مراحل مختلفة خلال عملية جمع النفايات والتخلص منها. فجامعي القمامة يجوبون الشوارع، يبحثون في حاويات القمامة في المناطق السكنية والتجارية، ومن ثم ينتقلون الى القمامة الموجودة في مختلف مراكز تجميع النفايات الخاصة بالبلدية. وينبغي أن يتم ذلك رسميا هذا الأخير إلا من قبل المقاول المرخص لها، ولكن يظهر الفيلم أن هذا ليس هو الحال دائما. فمن نقاط التجميع يتم نقل النفايات إلى مكب النفايات الرئيسي، حيث لا يستطيع جامعي القمامة الدخول، ويتم التعامل مع النفايات بشكل احترافي لإنتاج الغاز.

أنواع الخردة التي تم جمعها في الاردن تقتصر على بلاستيك البولي ايثيلين الذي تصنع منه عبوات المياه البلاستيكية بالاضافة الى انواع البلاستيك الأخرى، وأنواع مختلفة من المعادن (الحديد والألومنيوم والنحاس الأصفر والأحمر). وتباع هذه المواد إلى الوسطاء، الذين بدورهم ينقلوها الى محلات الخردة أو مباشرة إلى المحلات التجارية. فإما يقومون بوزن وبيع ما جمعوه بشكل منفصل و فيما يتعلق بالكميات الكبيرة فانهم يبيعونه كمزيج من البلاستيك والحديد. بخصوص المعادن الأغلى سعرا، مثل النحاس، فهم يقومون ببيعها بشكل منفصل حتى لا يفقدون منفعة بيعها بأعلى سعر للكيلو الواحد.

الأطفال الذين يعملون في الشوارع يبدو أنهم في الغالب يعملون لحسابهم الخاص وعادة ما يعملون في مجموعات صغيرة مكونة من الأقارب أو الأصدقاء. الأولاد الذين التقيناهم في ماركا يذهبون الى المدرسة في الصباح، ويبدأون بجمع الخردة في طريق عودتهم من المدرسة. فهم يعملون من 3-5 ساعات يوميا حيث انهم يمشون عدة كيلومترات لجمع وبيع الخردة. اما بخصوص الأولاد في المفرق فهم يعملون من 9.00 صباحا ولغاية 5:00 عصرا في محطة الحافلات العامة، وبعد ذلك يحملون ما جمعوه إلى متجر الخردة. في بعض الأحيان يبدأون العمل في الصباح الباكر في سوق الخضار في تفريغ الشاحنات قبل أن يبدأوا عملهم في جمع الخردة. وهؤلاء الصبية تتراوح أعمارهم بين 12-16 عام.

في مراكز تجميع النفايات يتم تنظيم العمل من خلال المتعاقدين مع البلدية سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية. في الزرقاء لدى المتعهد مجموعة من الرجال ينبشون في القمامة التي يتم إحضارها من قبل في شاحنات البلدية. حيث انهم يقومون بجمع كل أنواع الخردة مختلطة مع بعضها البعض، ثم تقوم مجموعة من النساء بفرز الخردة بحسب المواد المختلفة. لم يكن هناك أطفال في هذا الموقع. في الرصيفة، وعلى الرغم من وجود مدير موقع البلدية هناك، الا تنظيم العمل ان لم يكن قانونيا. ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين 5-13 عام يعملون جنبا إلى جنب مع بعض الشباب الأكبر سنا لنفس "المتعهد". كما ظهر عدد قليل من البالغين الاخرين الذين يعملون لحسابهم الخاص في ذات الموقع. يقوم جامعي القمامة بدفع مبلغ مالي لسائق شاحنة البلدية لنقل ما جمعوه إلى محلات الخردة التجارية في الزرقاء في نهاية كل يوم. يعمل الأطفال على مدى ستة أيام في الأسبوع من الساعة 07.30 صباحاً حتى 8.00 مساءاً.

بخلاف النساء اللواتي يفرزن الخردة في مكب الزرقاء، والامرأة الوسيطة التي تقوم بشراء الخردة من الأولاد في ماركا فنحن لم نر أي وجود للاناث في هذا النوع من العمل لا في مواقع تجميع النفايات ولا في المحلات التجارية. الخدمات الاخرى ذات الصلة، مثل توصيل الطعام إلى العاملين في المكب وقيادة الشاحنات من وإلى الموقع فالرجال هم من يقومون بذلك.

تعمل المرأة الوسيطة من منزلها. حيث يجلب لها أطفال الحي الخردة ويبعونها الكيلو بـ 14-21 سنت ، وتقوم هي ببيعه للمتجر بـ 35-42 سنت للكيلو. ويتم نقل المواد التي جمعتها السيدة للمتجر باستخدام شاحنة صغيرة.

ما يكسبه الاطفال من مبالغ مالية هو أمر متغير ففي حالة الاطفال من الرصيفة فمن الواضح انهم لا يكسبون أي شيء على الإطلاق. على الرغم من أن قالوا لنا أنهم يكسبون من 4-5 دنانير في اليوم الواحد (6-8 دولار امريكي)، المشهد في الفيلم في متجر الخردة يدل على أن استلام المبلغ المالي في ذلك اليوم ليس حقيقياً. فالأطفال تصرفوا بالدهشة عند استلم كل منهم 5 دنانير، وعندما سأل آلعابد لماذا تم الدفع للباجس، أبو أحمد قال له بوضوح وقد نسي ان هناك ميكروفون في الكاميرا المعلقة على صدر العابد: "اسكت، أنها ليست سوى أمام هؤلاء الناس".بعد بضع ثوان يطلب أبو أحمد من الباجس اعطائه المال. هذا يشير إلى أن المبلغ المالي أو على الأقل هذا المستوى من التعويض، هو ليس ممارسة شائعة.

في المفرق وماركا يبيع الاطفال ما يقومون بجمعه، لكنهم يشكون من قيام بعض التجار بالاحتيال عليهم. في يوم عمل كامل يجني هؤلاء الاطفال كحد أقصى 3 دنانير (5 دولارات).

الأسعار المدفوعة إلى جامعي القمامة من قبل محلات الخردة تعتمد على أسعار الجملة التي تفرضها المصانع والتي تعتمد بدورها على أسعار السوق العالمية. يتم التعامل مع جميع مواد الخردة في الاردن محليا، وبعد ذلك يتم تصدير جزء منه (مثل البولي ايثلين PET). معظم الخردة تبقى داخل البلد وتستخدم لإنتاج السلع البلاستيكية والمعدنية الجديدة. الحجم الكلي لتجارة الخردة في الأردن يصل إلى 70 مليون دولار سنويا[1]في 2009، وعلى الاغلب فقد ارتفع هذا الحجم من التجارة خلال السنوات اللاحقة.

المخاطر

يعرض الفيلم بوضوح كيف يتعرض هؤلاء الأطفال لمخاطر جسدية ونفسية وأخلاقية. فهم يقومون بساعات عمل طويلة (9-12 ساعات يوميا)، فهم يواجهون الأوساخ والأبخرة، ويتعرضون لمخاطر الإصابات وحوادث السيارات. ولا يأكلون وجبات طعام سليمة. حيث ان الاولاد في مكب الرصيفة في مرحلة ما خلال تصوير الفيلم شربوا علب حليب من إحدى شاحنات القمامة التي تحتوي على منتجات غذائية منتهية الصلاحية. كما ويتعرض هؤلاء الأطفال لظروف الطقس السيئة والاستغلال واللغة البذيئة والكلمات الجارحة.

يوضح العابد في احدى لقطات الفيلم كيفية تعرضة لغاز الميثان. الاثار الصحية المحتملة عن تنشق غاز الميثان بتركيزات عالية تتمثل بزيادة معدلات التنفس والنبض ومن الممكن ان يصيب الجسم بحالة من عدم وجود التنسيق العضلي والاضطراب العاطفي والغثيان والقيء وفقدان الوعي وانهيار الجهاز التنفسي والموت [1].

أكد الأطفال في ماركا بأنهم يتورطون في بعض الاحيان في شجارات مع الأولاد الأكبر سناً الذين يحاولون سرقة ما جمعوه أو يقطعون طريقهم لمنعهم من الوصول الى بعض المناطق. وللوصول إلى متجر الخردة يضطر الاولاد إلى عبور الوادي الذي تتواجد فيه الكلاب البرية. أحيانا يشعرون بالخوف لدرجة أنهم يقومون بالقاء الأكياس التي جمعوا فيها الخردة ليهربوا من تلك الكلاب .

أما البالغين الذين يتعامل معهم هؤلاء الاطفال ففي أحسن الأحوال لا يبالي هؤلاء البالغين بهم وفي كثير من الاحيان يسئون لهم. فالمتعهد في الرصيفة وسائق شاحنة البلدية وصاحب محل الخردة الذي احتال على الاولاد يشاركون في استغلال هؤلاء الاطفال. في الطرقات الاطفال غير مرئيين لمعظم الناس. وإذا أثاروا اهتمام المارة فانهم سيطلقون عليهم الالقاب. اكبر مخاوف هؤلاء الاطفال هو ان يتم القاء القبض عليهم من قبل الشرطة.

الأطفال يتحملون مسؤوليات الكبار وهذا يحرمهم من طفولتهم وحقهم في التعليم. هم يعملون لان هناك حاجة لدخلهم. إما أنه يكمل دخل الأسرة، أو كما في حالة قصي وشقيقه هما من يوفران الدخل الوحيد للأسرة. كونه لاجئ سوري، فليس من السهولة لوالد قصي أن يدخل سوق العمل. وهذا التناقض هو ما يدفع هؤلاء الاطفال الى عمالة الاطفال الاستغلالية. إذا ما أتيحت الفرصة للأطفال فانهم سيتوقفون عن هذا العمل. يحلم الاطفال بمستقبل مهندس أو رئيس للمخابرات ولكنهم يعرفون أنه لا يوجد لديهم فرصة من دون التعليم. صبي مثل عابد لا يتلقى شيئا من المجتمع، ولكنه يريد الحفاظ على البلد.

[1]الاثار الصحية لغاز المثيان. المركز الكندي للصحة والسلامة المهنية (11 ديسمبر، 2006)

الاطار القانوني والتشريعي

من خلال المصداقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال في أبريل 2000، تم تحديد ظروف العمل الخطرة في القرار الصادر عن وزارة العمل في شهر يونيو 2011، فالأردن ملتزم للقضاء على هذا النوع من العمل، وغيره من أسوأ أشكال عمل الأطفال.

حتى الآن، وعلى الرغم من هذا الالتزام والمحاولات العديدة لمواءمة وتعديل التشريعات فلا تزال هناك ثغرات هامة. فالقانون لا يغطى الأطفال العمالين في جمع الخردة أو العاملين في أي شكل آخر من أشكال عمل الأطفال غير المؤسسي.

تحظر المادة 73 من قانون العمل لعام 1996 تشغيل الأطفال دون سن 16عام؛ فالعمل نفسه ليس ممنوعا. وبالتالي فإن القانون يتناول اصحاب العمل وليس الأطفال أو القائمين على رعايتهم. فالاجراءات تُتَخذ ضد أصحاب العمل الذين يشغلون الاطفال في اطار علاقة عمل رسمية. ومع ذلك، لا القانون ولا من ضمن صلاحية مفتشي العمل توفير الخدمات للأطفال العاملين، ما يمكنهن القيام به هو تقديم النصح والمشورة لهؤلاء الاطفال والتي من الممكن أن تؤدي إلى انسحابهم من عمالة الأطفال الاستغلالية. اما فيما يتعلق بالاجراءات التي تتخذ ضد أرباب العمل فهي الى حد ما تعود فقط بالنفع على هؤلاء الاطفال الذين يعملون لصالح هذه الشركات، ولكنها بالتأكيد ليس لها أي تأثير على الأطفال الذين يعملون خارج السياق المؤسسي.

لوجود هذه الثغرة في قانون العمل يعتبر الأطفال في جمع الخردة متسولين بموجب قانون الأحداث، وبالتالي تقع مسؤوليتهم تحت وزارة التنمية الاجتماعية. على الرغم من أن قانون الاحداث لسنة 1968 وتعديلاته عرف الأطفال المتسولين كأشخاص في حاجة إلى حماية، الا ان التسول لا يعتبر شكلا من أشكال عمالة الأطفال الاستغلالية، ولكنه يعتبر مخالفة قانونية موجه ضد الآباء باعتبارهم المسؤولين عن ذلك. وبخصوص استجابة الوزارة فهي ذات شقين: اذا أوقف الاطفال فانه يتم التحفظ عليهم في السجن لحين حضور الآباء وتوقيعهم على تعهد بعدم اعادة أطفالهم الى التسول مرة اخرى. ومن الممكن فرض غرامة ماليه بحد أقصى 50 دينار اردني. بدلا من ذلك، وإذا لزم الأمر حكم من قبل المحكمة بأن يؤخذ الأطفال تحت وصاية المحكمة في احد دور الرعاية حتى سن 18(المادة 34-37). أحدث تعديل لقانون الأحداث، قدم إلى البرلمان في سبتمبر 2012، ولغاية الآن لم يتم مناقشته، ويقر هذا القانون بصراحة في الأطفال جامعي الخردة، الا انه لا يوفر استجابة أكثر ملاءمة. الحلقة المفقودة هي التركيز أكثر على الأطفال، وجود اطار قانوني غير جزائي مثل قانون حماية الطفل.

في محاولة لتنسيق الجهود لمكافحة عمل الأطفال، تم اعتماد الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال في عام 2011. حيث حدد الاطار أدوار الوزارات الثلاثة الاساسية التي لها علاقة بعمل الاطفال (العمل والتعليم والتنمية الاجتماعية) لتحديد ومتابعة حالات عمالة الأطفال. ومع ذلك، لا يوجد اي اعتراف قانوني بعمل الأطفال غير المؤسسي، ولا توجد آلية على أرض الواقع لمعالجة هذه الحالات. وبالمثل، تفتقر وزارة التربية والتعليم لآلية مراقبة فعالة ومتابعة حالات التسرب.

وبالمثل فإن وزارة التربية والتعليم تفتقر لوجود آلية فعالة لمراقبة ومتابعة حالات التسرب. إلزامية التعليم الأساسي (المادة 10 من القانون التعليم رقم 3 للعام 1994) غير مطبقة بشكل فعال والعقوبات على الآباء والأمهات والمربين الذين لا يمتثلون لقانون التعليم الالزامي لا وجود لها في الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال،2011: 27).

هذه التحديات ليست جديدة. وذكرت جميعها بوضوح في الإطار الوطني عام 2011 لمكافحة عمل الأطفال. احدى المحاولات التي حاولت معالجة الثغرات التي تم تحديدها هو التعديل المقترح لقانون الأحداث. كما ذكرنا سابقا لم تتم مناقشة هذا التعديل منذ تقديمه الى البرلمان منذ عام ونصف، ولكنه بحد ذاته لا يعتبر استجابة كافية لهذا الموضوع. في هذه اللحظة، توجد قنوات مفتوحة للإحالة بين المنظمات كجزء من الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية. حيث تشمل هذه الاستجابات على خدمات للأطفال العاملين، الا ان التركيز الرئيسي هو على الأطفال السوريين. ولكن لكلا المجموعتين، فان حالات الإحالة لم تندمج اندماجا كاملا في نطاق عمل المسؤولين الحكوميين، مثل مفتشي العمل ووحدة شرطة حماية الأسرة أو العاملين الاجتماعيين ومراقبي السلوك التابعين لوزارة التنمية الاجتماعية.

4| الاستنتاجات

بشكل أساسي، ينطوي البحث على خمسة رسائل اساسية وهي كالتالي:

1. جمع الخردة هي واحدة من أسوأ أشكال عمل الأطفال. وقد تم تعريف أسوأ أشكال عمل الاطفال من قبل منظمة العمل الدولية في الاتفاقية 182، من بين عدد من الاتفاقيات الأخرى "وهو العمل الذي من المرجح أن يضر بصحة أو سلامة أو أخلاق الأطفال بفعل طبيعته أو بفعل الظروف التي يزاول بها" (المادة 3d).
2. يعمل الأطفال لأن هناك حاجة لدخلهم. لعدد من الأسباب المختلفة فان آباء هؤلاء الاطفال ليسوا قادرين على توفير الدخل لكافة أفراد الأسرة؛ وأمهاتهم متواجدون في المنزل لذا فان مصادر الدخل الخاصة بهذه ضئيلة أو معدومة.
3. على الرغم من أن الحكومة الأردنية ملتزمة بمكافحة عمل الأطفال الاستغلالي، الا ان الأطفال السوريين في الوقت الحاضر يتم دفعهم للدخول في عمالة الأطفال لأنه لا يسمح لآبائهم في العمل.
4. قانون التعليم الإلزامي لا يتم تطبيقه بشكل فعال. فاذا لم يحضر الاطفال للمدرسة، فان الدولة لا تتدخل لمتابعة هؤلاء الاطفال.
5. في الأردن، تتناول تشريعات القانون الحالي عمالة الأطفال ضمن اطار مؤسسي. وفي ظل غياب القانون يتم التعامل مع الأطفال الذين يعملون في جمع الخردة من فئة المتسولين. ولا توجد اي حماية قانونية لهؤلاء الأطفال.

5 | التوصيات

بداية، لا بد من وجود نص قانوني واضح يسمح لذوو العلاقة الرئيسين معالجة حالات عمالة الأطفال الاستغلالية خارج الاطار المؤسسي. من خلال هذا النص يتم تحديد الجهة المسؤولة، تعريف هؤلاء الأطفال بأنهم محتاجين للحماية، ويجب وضع الية واضحة تسمح بتوفير الخدمات لهم. وحتى تكون الاستجابة كافية، لا بد من اخراجها من النطاق القضائي وبدلا من ذلك، التركيز على حماية الأطفال.

ولتطوير آلية عملية على ارض الواقع، ولتحقيق تكامل أفضل فيما بين الخدمات الحكومية وغير الحكومية، لا بد من توسيع قنوات الإحالة لتشمل المزيد من الخدمات للأطفال الأردنين. لا بد من وجود نظام لادارة الحالات والاحالة فاعل وينبغي دمجه ضمن نطاق عمل الموظفين الحكوميين المسؤولين ووجود تمويل كافي لضمان تنفيذ المهام المطلوبة

لسحب الاطفال من عمالة الاطفال الاستغلالية بصورة مستدامة فلا بد من توفير الخدمات الضرويرة التالية:

- التوعية المجتمعية، لتحديد الأطفال العاملين، ولرفع مستوى الوعي حول مخاطر عمل الأطفال ولتقديم خدمات المشورة والإحالة للأطفال وأولياء أمورهم.
- توفير الخدمات التعليمية، سواء كان ذلك من خلال الإحالة إلى المدارس الحكومية ودروس تقوية والتعليم غير النظامي أو التدريب المهني.
- توفير خدمات سبل العيش من أجل تعزيز الأساس الاقتصادي للأسرة ومنع الأطفال من العودة إلى العمل.

الجهود التشاركية المستدامة ضرورية للقضاء على هذه الأشكال الضارة والمؤذية من عمالة الأطفال الاستغلالية

المراجع

الراعي، أشرف، أطفال وشباب ينبشون 13 ألف حاوية في عمان بحثا عن لقمة العيش (اكتوبر 18، 2009)
http://www.alghad.com/index.php/article/335207.html

صحيفة السوسنة الالكترونية، 300 إلى 900 دينار الدخل الشهري لـ"نابشي" النفايات (تموز 11،2011).
http://assawsana.com/portal/pages.php?newsid=52051

المركز الكندي للصحة والسلامة المهنية، الآثار الصحية لغاز الميثان. (كانون الأول 11، 2006)

إسكندر، لقمان. مدمنو القمامة بالأردن.. ينبشون كنزا (تشرين الثاني 6، 2007)
http://www.onislam.net/arabic/nama/small-projects/102328-2007-11-06%2015-31-50.html

الحكومة الأردنية، قرار خاص بالأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بصحة الأحداث للعام 2011، الجريدة الرسمية- رقم 2618، (حزيران 26، 2011)

الحكومة الأردنية، تعديل قانون العمل للعام 1996 رقم 8،2002
الحكومة الأردنية، مشروع تعديل قانون الاحداث للعام1968، 2011
الحكومة الأردنية، قانون التعليم رقم 10، 1994
الحكومة الأردنية، قانون الاحداث 1968.
الحكومة الأردنية، قانون العمل رقم 8،1996.
الحكومة الأردنية،الاطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال، 2011

هتام، جينيفر. تشجيع اعادة التدوير، دخل جامعي القمامة في الاردن. Treehugger (آب 23، 2009)
http://www.treehugger.com/green-jobs/boosting-recycling-scavenger-incomes-in-jordan.html

منظمة العمل الدولية ودائرة الاحصاءات العامة الاردنية، الاطفال العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية: نتائج مسح عمالة الأطفال للعام 2007 (آذار 2009)
زاد الاردن الالكترونية. مطالبات بسن تشريعات تنظم تجارة الخردة البالغ حجم التداول بها 50 مليون دينار
http://www.jordanzad.com/print.php?id=10044

خبرني الالكترونية. خبير يدعو لاستغلال النفايات في الاردن. (ايار 15، 2013).
http://khaberni.com/more.php?newsid=100080&catid=1

نيكي، آدام. أطفال يجبرون على فرز القمامة في الأردن. الرسول الأخضر (نيسان3، 2013)
http://www.greenprophet.com/2013/04/garbage-collection-syria/

شناعة، نجاة. الباحثون في النفايات نابشون عن دخل آخر. (تموز 28، 2011)
http://www.sahafi.jo/files/957f8d40e329ee9eb52975602a86206a0b5bf3cf.html